كلية الحقوق

جامعة طنطا

البحث تحت عنوان

الأمن البيئي من منظور القانون الدولي العام

المؤتمر العلمي الخامس

القانون والبيئة

الفترة من

٢٣-٢٤ /٤ /٢٠١٨

اعداد

الدكتور / سعيد عبدالملك غنيم

مقدمة

مما لاشك فيه أصبح حماية الأمن البيئى فى القانون الدولى العام من الموضوعات الشائكة والمهمة فى آن واحد ، نظرا لأن البيئة كونها تتمتع بحماية خاصة لأنها تؤثر وتتأثر

بالإنسان الذى يعيش فيها ، وكانت سلوكيات الإنسان لاتمثل خروجا على مقتضيات المحافظة على الأمن البيئى وحماية البيئة بوجه عام ، وهذا في حد ذاته من الضمنات المهمة للمحافظة على الأمن البيئي.

لما كان تدهور الموارد الطبيعية يعنى تهديدا مباشرا لقيمة الحياة ، فإن انعدام الأمن هو النتيجة المنطقية لهذا الشعور وهنا كانت الحاجة لتفعيل ماهية الأمن البيئى ، وضرورة تذكير الحكومات بأهمية تحقيق ذلك المفهوم ، لكونه لا يقل أهمية عن فروع الأمن الأخرى ، ولكون الأمن البيئى هو احد أهم أفروع الأمن الإنسانى .

غير أن الواقع الذى يعيش فيه المجتمع الدولى من حروب ونزاعات يقدم مشهد في غاية المأسوية بسبب النزاعات المسلحة المنتشرة في كافة بقاع المعمورة والتى تضر بالأمن البيئى على اختلافتها البرية والبحرية والجوية .

وكان نتيجة هذه النزاعات أن بدأ النظام العالمى فى الإهتمام بالأمن البيئى والمحافظة علية بكافة صورة ، وكان من أهم الضمانات أن قامت بعض المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية [1] التي تحاول بذل الجهد للمحافظة على الأمن البيئى .

وسوف نتناول ذلك في ثلاثة مطالب .

المبحث الأول : الأمن البيئى وأهميتة

المبحث الثانى : المنظمات الدولية وحماية الأمن البيئى

المبحث الثالث : حماية الأمن البيئى فى إطار الاتفاقيات الدولية

[1] - prof. Dr. MOUSTAFA Ahmed Fouad , International Environmental law, Faculty of Law, Tanta University, without date , p . 96-97 .

المبحث الأول

مفهوم الأمن البيئي

لقد شكلت الظاهرة الأمنية اهتمام مختلف المدارس النظرية للعلاقات الدولية منذ ظهورها الى يومنا هذا ، وبالرغم مما كتب حول المسألة الأمنية إلا أن مفهوم الأمن ما يزال يثير اهتمام معظم المنشغلين بالمسائل الأمنية والاستراتيجية .

وأدرجت حماية البيئة أو المحافظة على الأمن البيئي ، على جدول أعمال مؤسسات كثيرة تعمل في مجال تطوير القانون الدولي العام ، وأدت أعمال هذه المؤسسات الى اعتماد مجموعة قانونية هامة تتطور بصورة مستمرة ، ألا وهى مجموعة القانون الدولي للبيئة التي تتضمن أحكاما تتعلق بأشكال التعاون الذى يجب أن يقوم من أجل مكافحة تلويث البيئة ، كما يتضمن قواعد تتعلق بمنع الاعتداءات [١] ، وبالتالي فغني عن البيان أن أمن الإنسان من أمن البيئة.

فما المقصود بالأمن البيئي ، وما هي المفاهيم المختلفة للبيئة ، وكيفية مواجهة المجتمع الدولى للأمن البيئى وكذلك النزاعات المسلحة ، وسنتناول ذلك فى مطلبين ، المطلب الأول : ماهية الأمن البيئي ، والمطلب الثاني : بزوغ فكرة الأمن البيئى

المطلب الأول

ماهية الأمن البيئي

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم المثيرة للجدل بين الدراسين الأكاديميين والمهتمين بالعلاقات الدولية [٢]، وهذا الاختلاف يعد أساسا إلى اختلاف المنطلق الذى ينطلق منه كل باحث ، وكذلك الشيء المراد تأمينه ، وكذا الوسائل والأطراف المعنية به . وكان لابد من تناول ذلك من خلال تحديد مفهوم الأمن البيئي.

مفهوم الأمن البيئى

أولا: بالمفهوم التقليدي يعني الحماية من متعدد الأخطار التي قد تصيب الإنسان كخطر الجريمة ، والجوع ، والمرض والبطالة ، والتلوث ، والانتهاكات التي تمس الحقوق الأساسية للإنسان ككائن بشري ، فمفهوم الأمن من المفاهيم التي تتميز بتعدد الجوانب ، وهو عبارة عن

---

[١] - أنطوان بوفية ، حماية البيئة الطبيعية في فترة النزاع المسلح ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، السنة الرابعة ، العدد ٢١ ، ١٩٩١ ، ص ٤٨٠ .

[٢] - د /محمد السيد سليم ، رؤية بطرس غالى للسياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٧ نيسان ١٩٩١ . http://www.siyassa.org.eg.html

حلقات مترابطة ، ومتداخلة [١] ، وقد تطورت هذه الجوانب بفضل الظروف الاقتصادية والسياسة وأصبح التعريف الجديد لمفهوم الأمن في الآونة الأخيرة من متطلبات الحضارة الحديثة وهو ينصب حول إعادة صياغة الأجندة السياسية للأمم والدول علي ضوء المقترحات الجديدة لمفاهيم الأمن ، وحقوق الإنسان ، إضافة الي الاهتمام التقليدي للأمن بمفهوم التهديدات العسكرية الخارجية التي غالبا ما شكلت هاجسا لاستقرار وأمن الدول [٢]

أولا : تعريف الأمن

الأمن هو طمأنينة النفس ، وزوال الخوف ويقصد به الاستقرار والأمان وسكينة الفرد ، والمجتمع ، وهو العامل الجوهري الذي يخلد الوجود الإنساني في حياة كريمة ، وأمنة ، وهو الهاجس [٣] الذي تسعي الجماعات والأفراد الي تحقيقه بكل الوسائل من أجل تحقيق استمرارية الجنس البشري ، والواقع أن التاريخ ينبئنا بأن البشر منذ وجودهم شغلوا بالاستقرار المكاني والشعور بالطمأنينة والقوة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفى مقدمتها أمنهم الاقتصادي الغذائي والأمن العائلي والعشائري والأمن الصحي وهذا ما يعرف بالأمن الاجتماعي بمفهومه التقليدي، وحديثا بالحق في التنمية البشرية المستدامة[٤] ومصطلح الأمن مفهوم متداول ، وشائع الاستعمال ولكنه كثير الغموض يتفرع الي فروع متعددة تهم جوانب متعددة من حياة البشر منها الفكرية والنفسية والاقتصادية والبيئية فهو من خلال هذه المفاهيم مرتبط بالإنسان حيث به تستقر حياته ، بل إن الأمن محور استقرار الأمم والشعوب ، وبه تتحقق وحدة المنهج ، والفكر ، والأهداف المشتركة خاصة وأن الأمن الفكري في المجتمع الإسلامي يستمد من تعاليم العقيدة السمحاء التي تسعي الي تحقيق التنمية في المجتمع بكافة أشكالها ، لكن مع تطور الأحداث والأجيال تغير مفهوم الأمن من المعني الضيق الذي يقصد به الأمن الشرطي أو الأمن الجنائي الي مفهوم أوسع يشتمل جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاعلامية والبيئية وغيرها بالإضافة الي توسع مجالاته الي المسؤولية الأمنية ، ويختلف مفهوم الامن في الفكر الإسلامي عن مفهوم الأمن الغربي نتيجة الاختلاف في الثقافات حيث يتسم هذا الأخير بالتشابك ، والغموض ، ويبدو المفهوم الإسلامي أكثر وضوحا ، ودلالة حيث يختص

---

[١] - د صديق الطيب منير ، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي في مجال الغذائي ، الندوة العلمية قيم الحماية في المناهج الأمنية مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية الأمنية الرياض ٢٠٠٨ ص ٠٢

[2] - DAVID A . BALDWIN THE concept of security Review of international studies 1997 , 23 , 5-26 copyright British International Association p5

[٣] - الأخضر عمر الدهيمي ، القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني ، ملتقي علمي بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وقوي الأمن الداخلي بلبنان ، لبنان ١١- ١٣ مايو ٢٠١٠ ص ٢٥.

[٤] - الفيروز أبادي، القاموس المحيط ، ص ١٩٩

الأمن بالمفهوم الغربي بحماية الأمة والمحافظة عليها من الاعتداءات الخارجية في حين يتبلور مفهوم الأمن لدي الانسان في المجتمع الاسلامي في مرحلة مبكرة من حياته [١]

ولأهمية الأمن في حياة المسلم فقد ورد مصطلح الأمن ، ومشتقاته في السياق القرآني في مواضع كثيرة ، وعلي حوالي عشرين صيغة في أربع وعشرين سورة وردت هذه الصيغ ف ثمان وأربعين موضعا من كتاب الله عز وجل موزعة علي ثلاث وأربعين موضعا من كتاب الله عز وجل موزعة علي ثلاث وأربعين آية ، تسع وعشرين آية منها مكية ، وأربع وعشرة آية منها مدنية [٢]

في مجال العلاقات الدولية كان مفهوم الأمن منصب علي مصطلحي الفوضى الدولية ، وبقاء الوحدة الترابية والقوة العسكرية وهو الحالة التي تشعر فيها الشعوب بغياب التهديدات ، بامتلاك وسائل الردع التي يمكن من خلالها مواجهة وضعية اللا أمن ، ويعتبر أنصار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية أن السياسة الدولية علاقات متبادلة بين الدول تعتمد بالدرجة الأولي علي المصالح الخاصة التي غالبا ما تكون متعارضة ، ومتضاربة مما يؤدي الي اندلاع الحروب ، كما أن الحل الأمثل لمثل هذه المأزق الأمنية لا يوجد في القانون الدولي ، ولا حتي المنظمات الدولية بمقدورها وضع حد لهذه الحرب بينما يكون الحل في إعتقادهم في توازن القوي وهذا ما يشجع كل الدول علي تطوير القدرات العسكرية لأن الأمن بهذا المفهوم هو أمن الدولة الذي يحقق بقائها في الساحة الدولية ، ويرى البعض أن مسألة الأمن مرتبطة أساسا بإقامة حكومة عالمية قائمة على قواعد القانون الدولي ، وتقوم بهذه المهمة منظمة الأمم المتحدة وحسب مبادئ وأنسنه العالم ، وتعد مبادئ عالمية انسانية [٣]

ثانيا تطور مفهوم الأمن

لقد شكلت الثمانيات وبداية التسعينيات تطور في مفهوم الأمن بحيث لم يعد مقيدا بإطار الحدود الإقليمية للدولة فقد تعدي ذلك ليشمل الإطار الجغرافي العالمي ، حيث تعددت العوامل الداخلية ، والخارجية التي أصبح لها تأثير كبير علي الأوضاع الأمنية المتعلقة بمصادر التهديد ونوعية الأسباب المتاحة للتعامل مع هذا التعديد وربما الأزمة المالية ، والاقتصادية قد وحدت مصادر التهديدات الأمنية ، حيث ظهر جليا العامل الاقتصادي كأحد أبرز هذه التهديدات للأمن علي المستوي العالمي ، كما يمكن لبعض الأوضاع الداخلية ، والإقليمية أن تكون مصدر تهديد

---

[١] د- ابراهيم بن علي الفقي ، والأمن الفكري المفهوم التطورات والإشكالات ، المؤتمر الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات جامعة الملك سعود الرياض ٢٢ الي ٢٥ جمادي الأولي ١٤٣٠ ص ١٢-١٣.

[٢] د- عبد السلام حمدان اللوح ، محمود هاشم عنبر ، التربية الأمنية في ضوء القران الكريم ، مجلة الجامعة الاسلامية العدد ١ المجلد ١٤ جانفي ٢٠٠٦ ص ٢٣٢

[3] DAVID , CHARLES – PHIPPE , LA Guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie , France , paris , presses de science politique , 2000 , p . 39 .

للأمن و تكون في الكثير من الأحيان نتيجة الأوضاع الطارئة علي دول الجوار ، فتوتر علاقة إحدى دول الجوار مع القوي الدولية الكبرى قد يولد أثار امنية علي الدول المجاورة فمشروع إيران وطموحاته النووية خلف تداعيات أمنية واستراتيجية يمكن أن تشكل مصدر تهديد لدول الخليج [١]

تعالت الأصوات المنادية في العشرين سنة الماضية بإعادة تفسير الأمن الدولي ليشمل قضايا جديدة كأمن البيئة ، والأمن المجتمعي ، والاقتصادي وترسيخ هذا الفكر لينتقل بعيدا عن الدولة القومية الي أمن الأفراد ، وهذا عائد الي عدة عوامل في مقدمتها ظاهرة العولمة التي حدت كثيرا من سلطات الدولة القومية ، بالإضافة الي كون الدولة لم تكن دائما الحامي الأساسي للأفراد ، بقدر ما كانت مصدرا لتهديد أمنهم ، كما أن إزدياد ظاهرة التحديات الأمنية التي أخذت الطابع العالمي المتمثلة في الإرهاب والتسلح النووي والعنف والحروب ساعدت علي تطوير المفاهيم الأمنية [٢]

ويتسع مفهوم الأمن الشامل حيث يندرج تحته عدة أنواع من المفاهيم الأمنية ذات الصلة المباشرة بالحياة أهمها الأمن الديني وهو ممارسة الشعائر الدينية بحرية ودون اضطهاد والأمن السياسي الذي يعني الاستقرار السياسي للدولة وتعود نتائجه علي الفرد والأمن الاجتماعي الذي يقصد به الاستقرار الاجتماعي ، والقضاء علي الآفات الاجتماعية والأمن الاقتصادي ويتحقق بتحسن مستوي دخل الفرد ، وارتفاع مستوي معيشته أما الأمن الغذائي فهو تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتوفر الغذاء وسبل الحصول عليه [٣]

بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت عدة مفاهيم فطرح مفهوم الأمن الإنساني أولا بسبب تطوره علي المستوي الأكاديمي من خلال تناوله في بعض الدراسات الأكاديمية بإضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة عن الدولة وكمحور للسياسات الدولية انعكاسا للتحولات الكثيرة التي أصبحت تهدد امن الانسان كفرد ، ثم تبني هذا المفهوم علي المستوي الإجرائي بالإعلان بالالتزام بمفهوم الأمن الإنساني في السياسات الداخلية في منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ، ودول أخري مثل كندا واليابان ، والعديد من المنظمات الغير حكومية والمبادرة الإفريقية للأمن الإنساني [٤]

---

[١] - ا د محمد سعد أبو عامود ، المفهوم العام للأمن ، مركز الإعلام الأمني ، موقع وزارة الداخلية ، البحرين www.policeme.gov.bh ص ٢-٣

[٢] - د / عزة حسن سليمان مساعد، الأمن الإنساني بين الصراع والقيم الخلقية ، ط١ ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، ٢٠١٥ ، ص ٢٤ .

[٣] د. محمود شاكر سعيد د خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مفاهيم أمنية ، ط١ ، جامعة نايف العربية للعلوم الإسلامية الرياض ٢٠١٠، ص١٣ .

[٤] - خديجة عرفة ، محمد أمين ،الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ،ط١ ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ،٢٠٠٩ ، ص ٤٥.

تطور مفهوم الأمن مع تطور العلاقات الدولية وظهور المدارس الجديدة للدراسات الأمنية حيث مع بداية التسعينات ، ظهرت دراسات التنمية التي انحازت أكثر الي الأفراد في إطار شامل للدراسات والسياسات الأمنية لا يقتصر فقط علي الصعيد السياسي والعسكري للأمن القومي بل انتقلت بمفهوم الأمن من أمن الدولة المتعلق بالحدود ، والأرض الي أمن الأفراد الذين يعيشون داخل هذه الحدود [١] ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن "، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة "، واستطرد قائلا: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجلات سواء في الحاضر أو المستقبل [٢]"

وتجسد مفهوم الأمن الإنساني بعد تأسيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر ثم من خلال ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي جاء فيه أن الأمن مرتبط بمسألة السلم الدولي الذي لا يتحقق إلا من خلاله ويعتبر من أهم المقاصد التي تسعي المنظمة الي تحقيقها وقد أشارت المادة الأولي الفقرة ١ من ميثاق الأمم المتحدة الي هذا الترابط بتقديمها مفهوم السلم الدولي علي الأمن ، كما أشارت الي سعيها ، وتوفيرها الي التدابير اللازمة لمنع كل ما من شأنه تهديد السلم العالمي [٣]

ونرى تطور مفهوم الأمن مع تطور الأحداث ، وتغير الحقب ، والمراحل ، ونمو الفكر الإنساني ، وتطور إنجازاته الصناعية والتكنولوجية ليشمل مجالات ، واهتمامات أخري مرتبطة بعملية العولمة التي جعلت مصائر الناس مشتركة نظرا لفتح الحدود بين الدول لانتقال السلع ، والخدمات ، والتحرير الاقتصادي العالمي

مع نهاية الحرب الباردة اتسع المجال لبروز منظومة جديدة للأمن بعد ظهور مجموعة مفاهيمة مغايرة للمألوف كالعولمة ، والتدخل الدولي الإنساني ، والأمن الإنساني ، والأمن البيئي حيث بدأ التفكير العالمي يستهدف تحولات في مفهوم الأمن والقضايا الاستراتيجية بصفة عامة من وجهة نظر التحديات المحتملة التي تواجه الأمن حيث تغيرت النظرة إلي احتمال تدخل العدو الخارجي علي ماكات عليه في السابق وأصبح احتمال نشوب الحروب التقليدية بين الدول من الأمور المستبعدة جدا ، ولكن بالمقابل برزت في السنوات العشر الأخيرة ظواهر عدوانية أخري

---

[١] د / محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة المركز الاعلام الأمني موقع وزارة الداخلية البحرين ص٩ www.policemc.gov.bh

[٢] - دكتور/ زكريا حسين – أستاذ الدراسات الاستراتيجية، المدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية - على الموقع : www.islamOnline.net.

[٣] - المادة الأولي الفقرة ١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٥/٦/٢٦ والنافذ بعد التصديق عليه اعتبارا من ١٩٤٥/١٠/٢٥

تمثلت خاصة في الحروب الأهلية ، والنزاعات العرقية ، والدينية داخل الدولة الواحدة فحسب الإحصائيات الدولية شهد العالم خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ الي ٢٠٠١ما يقارب ٥٧ صراعا داخل ٣٥ دولة ، ولهذا السبب تحول الاهتمام الذي كان[١] يركز علي الأمن الوطني المتعلق بحماية الدولة الأمر الذي جعل مفهوم الأمن الإنساني يبرز في نفس مستوي أمن الدولة دون أن ينقص ذلك من أهمية ، وضرورة أمن الدولة[٢] ويعود الفضل في إحياء مفهوم الأمن البشري أو الأمن الإنساني في التفكير العالمي الي برنامج منظمة الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٤ الذي أشار صراحة الي أولوية أمن الفرد المكون الأساسي للجماعة والدولة سعيا من وراء الأمن مقابل تنازله عن بعض حرياته في إطار الجماعة ، والدولة ، فالمتتبع للقضايا ، والسياسات الأمنية يلاحظ أن الدولة نفسها في كثير من الأحيان تكون مصدر تهديد ، وخوف للفرد من خلال بعض الممارسات والتجاوزات باستخدام القمع ضد المواطنين ، أو بإهمالهم وعدم تلبية حاجيتهم هذا ما أكدت عليه تقارير المنظمات الدولية المتعلقة بالحفاظ علي الأمن الإنساني بكل جوانبه

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية الصادر سنة ١٩٩٤ سبعة أبعاد لأمن الانسان هي :

- الأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر
- الأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع ، والمجاعة
- الأمن الصحي الذي تهدده اشكال الأذي والأمراض- الأمن الشخصي الذي تهدده الجريمة والعنف
- الأمن السياسي الذي يتهدده القمع السياسي
- الأمن الاجتماعي الذي يتهدده النزاع الاجتماعي ، أو الإثني ، أو الطائفي
- الأمن البيئي الذي يهدده التلوث ، أوالتدهور البيئي ونضوب الموارد

المطلب الثانى

بزوغ فكرة الأمن البيئي

عرفت التطورات الحديثة التي يمر بها المجتمع الدولي ، اهتماما عالميا بالمسائل المتعلقة بحماية البيئة ، ولم يعد من المقبول الحديث عن العلاقات الدولية دون أن يكون لحماية البيئة

---

[١] - خديجة عرفة ، مفهوم الأمن الإنساني المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،القاهرة مصر مجلة مفاهيم ، العدد ١٣ جانفي ٢٠٠٦ ، ص ١٣ .

[٢] خديجة عرفة ، مفهوم الأمن الإنساني المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مرجع سابق ، ص ١٣ .

وأمنها مكان في الصدارة بل يمكن القول بان التحديات التي فرضتها مسألة حماية البيئة أصبحت في وقتنا الراهن من أهم العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجالات [١]

أولا تعريف الأمن البيئي :

الأمن البيئي تطور في مفهوم الأمن التقليدي الذي كان يعبر عن شعور الإنسان بالطمأنينة والسكينة وعدم الخوف من الألم والإيذاء الي شعور بالديمقراطية ،غير التقليدية من ضمنها الطمأنينة تجاة البيئة ، وهو أن يشعر الإنسان بأنه يعيش في بيئة لا تؤثر سلبيا ، وبإمكانه التمتع بالحياة في أحسن الظروف ، والحق في الأمن البيئي في واقع الأمر لا يختلف عن الحق في الحياة المسلم به في كل الظروف ، والحق في الأمن البيئي في واقع الأمر لا يختلف عن الحق في الحياة المسلم به في كل القوانين ، والتشريعات ، والأعراف ، والأديان لأنه من حق الإنسان أن يشعر بالطمأنينة علي البيئة التي يعيش فيها وعلي الموارد الطبيعية التي تزخر بها ، وتوفر الحياة للإنسان في الحاضر ، والمستقبل ، وبالتالي فإن الأمن البيئي قد انتقل من مرحلة الفكر النمطي الي مرحلة الاولوية القصوي أي الي صدارة الاهتمامات الدولية ، وانشغالات الأفراد والمؤسسات لتصبح التربية البيئية ، والوعي البيئي ثقافة المجتمع وسلوكه[٢]

وتحتل الحاجة الي الأمن مكانة أساسية في حياة الأفراد ، والجماعات ، والأسر داخل المجتمع ، حيث يمثل الاستقرار الأمني أحد المطالب الأساسية لكل مجتمع ، لكن هناك بعض الكوارث التي تحد من هذا الاستقرار الأمني أحد المطالب الأساسية لكل مجتمع ، لكن الانسان مع البيئة ، ويعد التلوث بشتي أنواعه واحدا من العوامل التي تسهم في انتشار حالة من عدم الاستقرار والأمن في الدول ، المجتمعات [٣] ، وقد برز مفهوم الأمن البيئي نتيجة ، وصول التطور العلمي الي الطور الرابع من الثورة الصناعية الذي يعرف بطور البيئة والتنمية وبين الحفاظ علي التوازن الحيوي للبيئة واستمرار التنمية الشاملة دون توقف ومن بين أهم التحديات التي تواجه النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين المشكلة الكونية الثلاثية الأبعاد المتكونة من تعداد السكان والموارد الطبيعية والتكنولوجيا ، عندما ازداد عدد سكان الكرة الأرضية ازداد الضغط علي الموارد الطبيعية ، وبالتالي يزداد معها نقص قدرات الإنتاج الاحتياطية ، وهناك اتجاهين يمثلان المقاربة الأمنية البيئية هما : الاتجاه المتشائم الذي يري أصحابه عدم التوازن

---

[١] - سامح عبد القوى السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي ، دار الجامعة الجديدة ٢٠١٢ ، الاسكندرية ، ص ٢٢٧ .

[٢] - د / عبد الناصر هايجنه ، الأمن البيئي ، مجلة الحقيقة ١٤ تشرين ، ٢٠١٤ ، ص١.

[٣] - عبد الرحمان بن محمد عبد الله المدعج ، تقييم مخاطر التلوث الإشعاعي علي أمن المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ٢٠١٣، ص ١٦.

بين القدرات الاقتصادية ، والكثافة السكانية أي أن معدل النمو السكاني ، والتطور الصناعي في العالم يفوق قدرة النظام الاقتصادي العالمي علي توفير الموارد ، والخدمات البيئية الضرورية لمستقبل الانسان ، وهو ما يمثل المالتوسية الجديدة [١] اما الاتجاه المتفائل : وهو الاتجاه الذي يعقد أنصاره أن الانسان يمكنه التحكم في الوضع من خلال إمكانية خلق موارد وفيرة بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

الأمن البيئي مصطلح جديد ظهر علي الساحة السياسية والدولية مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي وقد ولد مع المفاهيم الجديدة الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، والتنمية، ومكافحة الإرهاب ... التي جاءت في ظل المذهب الأمريكي الرأسمالي ، ويدور محتوي مصطلح الأمن البيئي حول البيئة ، والروابط المعنوية الأخري الغير ملموسة والتي يعبر عنها بالعنف ، أو التلوث أو الحروب التي تسبب دمارا شاملا للبيئة وقد أستحدث في فترة التسعينات من طرف دول الشمال المتقدمة ، وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بينما تأخرت الدول الأخري وحتي المنظمات الدولية ، والهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في إيجاد تعريف محدد لمقهوم الأمن البيئي الي غاية ١٩٩٤ أين أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باختصار في تقريره الي مشاكل البيئة والأمن البيئي مؤكدا علي ارتباط أمن الدولة بتحقيق الأمن البيئي [٢]

ووضعت عدة تعريفات للأمن البيئي أهمها :

– الأمن البيئي : " هو المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو الحوادث أو سوء إدارة " ، إن المتمعن في هذا التعريف يلاحظ أنه اشتمل علي تعريف البيئة من الأخطار الطبيعية ، والأخطار التي تنجم عن الإنسان نتيجة حوادث [٣] أو إهمال ، أو تسير ولكن التعريف لم يشمل الجوانب المتعلقة بالأمن البيئي للأجيال المستقبلية و حماية البيئة كتراث مشترك الإنسانية هذا القصور أدي إلي ظهور تعريفات أخري أهمها :

---

[١] نسبة لتوماس روبرت مالتوس سياسي وهو اقتصادي انجليزي صاحب المؤلف الشهير حول السكان ١٧٩٨ والنظرية المؤثرة حول السكان وتستند نظرية مالتوس إلى وجود قوانين بيولوجية حتمية تحكم عملية النمو الخاصة بالكائنات الحية وتكاثرها ، ومنها الإنسان فإن مايميز نظرية مالتوس محاوله ايجاد علاقة رياضية بين النمو السكانى ونمو الناتج الزراعى .

[٢] د / طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الأمن البيئي النظام لحماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة، مصر ٢٠٠٩ ص ٥١.

[٣] - د / طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، المرجع السابق ، ص ٥٢.

– الأمن البيئي : ضبط التدمير المنظم للبيئة بوضع طوق أمنى (قانونيي أو استراتيجي) لحماية البيئة الطبيعية ، ليس من التلوث فقط ، بل لمراقبة التحولات التي تطرأ على البيئة الطبيعية ، سواء كان ذلك بفعل تدخل الانسان او بعزل عن إرادته [١].

– **الأمن البيئي** : تدوير الموارد الطبيعية الي منتجات ثم الي موارد طبيعية [٢]

فأهمية الأمن البيئي تستوجب بالدرجة الأولي المحافظة علي الموارد الطبيعية وحماية البيئة بكل عناصرها وتحديد نطاق مفهوم الأمن البيئي من خلال تحديد علاقة الانسان بالبيئة وضرورة اعتبار حيثيات وعوامل تطور الأمن من المفهوم التقليدي الي الأمن البيئي حتي يمكننا تأسيس منهج أمني يرتكز علي البعد البيئي نستطيع من خلاله إرساء قواعد عامة لحماية البيئة

ثانيا : المجتمع الدولي والأمن البيئى

إرساء الأمن البيئي للحفاظ علي البيئة قضية تستدعي اهتمام المجتمع الدولي لأن البيئة الإنسانية واحدة وكل لا يتجزأ كما أن التهديدات تتجاوز حدود و إمكانيات الدولة الواحدة وبالتالي لا يمكن التغلب علي المشاكل العالمية والأضرار البيئية إلا عن طريق التعاون الدولي، وبواسطة الوسائل الدولية القانوينة والتنظيمية وعلي هذا الأساس كان الاهتمام الدولي بالبيئة بداية من سنة ١٩٧٢ في مؤتمر ستوكهولم الذي كان الانطلاقة الفعلية للتشريعات الوطنية لإرساء قواعد الأمن البيئي [٣]

فالبيئة الجغرافية والطبيعية تمتد من بلد لأخر والعناصر المكونة لها من ماء وهواء وبحار ومحيطات ترتبط ببعضها البعض وتتفاعل فيما بينها وطبقات الهواء لا تستقر بمكان واحد أو بدولة واحدة فبعد فترة وجيزة تصبح هذه العناصر من مكونات الغلاف الجوي لدولة أخري ونفس الشئ بالنسبة لمياه الانهار والبحار والمحيطات التي تعبر بطبيعتها من دولة لأخري وتكون جزءا من إقليمها البحري وحتي الطيور والحيوانات يرقي لها التجول في الأقاليم المختلفة للدول وبالتالي فالتلوث الذي يصيب منطقة بإقليم دولة يتحرك ليصيب أماكن اخري بعيدة عن مصدر حدوثه وقد تأكد ذلك من خلال إنتقال ملوثات الهواء وخاصة مركبات الكبريت الي مسافات تبلغ مئات الكيلو مترات كما أوضحت ذلك تجارب برنامج التعاون الفني لقياس إنتقال الهواء الذي إشتركت

---

[١] - خالد محمد غانم ، مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، مارس ٢٠٠١ ، www.siyassa.org.eg .

[٢] - د / طارق ابراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٥٢.

[٣] - د / خالد العراقي ، البيئة تلوثها وحمايتها ، ط ١، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر ٢٠١١ ، ص ١٣٥ ــ ١٣٦.

فيه ١١ دولة وخصص له ٧٦ محطة منتشرة عبر العالم وكانت النتيجة أن نصف البلدان المشاركة في هذا البرنامج تلقت ثلاثة أرباع من ملوثاتها من خارج إقليمها [١]

فقضية الأمن البيئي تهدف كذلك الي حماية البيئة من الأخطار البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي لاتستثني عند حدوثها غقليم دولة عن دولة أخري أو كانت ناجمة عن نشاطات الإنسان المختلفة ومخلفات التطور التكنولوجي الذي وفر خدمات جليلة للبشرية وسهل أنماط الحياة ولكنه بالمقابل تسببفي أضرار جسيمة للبيئة البحرية ، والجوية وإستنزاف التربة والموارد الطبيعية ، مما استوجب ضرورة التكفل الحقيقي بقضية الأمن البيئي علي الصعيد الدولي طبقا لمبادئ الإعلان الصادر عن مؤتمر ستوكهولم المنعقد في المدة بين ٥ الي ١٦ جوان ١٩٧٢ الذي جاء فيه أن التلوث من المسائل التي تستوجب اهتمام البشرية كلها ثم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بريو دي جانيرو ، ومؤتمر جوهانسبرغ كل هذه المؤتمرات رسمت رؤيا شاملة لمستقبل البشرية [٢] وفي نفس السياق جاء النص كذلك علي حماية البيئة وضرورة التمكين للأمن البيئي في المادة ٣٠ من ميثاق حقوق الدول ، وواجباتها الاقتصادية حيث نصت علي ضرورة حماية البيئة من اجل الأجيال الحاضرة والمقبلة [٣]

ثالثا : الأمن البيئي والنزاعات الدولية

لاحظت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية وجود علاقة بين الأمن البيئي والصراع الدولي واندلاع الحروب بسبب مصادر الطاقة ، وأحواض المياة ، والأنهار ، وتتوقع تزايد هذا الصراع كلما شحت هذه المصادر [٤] فالصراع من أجل الموارد الطبيعية النادرة يشكل رابطا تقليديا بين الأمن والبيئة فالموارد الطبيعية كالماء والنفط وبعض المعادن سببت في الماضي توترات عنيفة بل هناك نزاعات مازالت قائمة في إفريقيا لحد الآن خاصة في منطقة البحيرات الكبري بسبب المياه بالاضافة الي تدهور الموارد الطبيعية وقلة المياة العذبة ووالقضاء علي الغابات وظاهرة التلوث وتأثيرات التغيرات المناخية التي تتسبب في الكثير من التوترات السياسية والعسكرية وظاهرة العنف داخل الدولة الواحدة ، وحتي بين الدول ، فالمياه غالبا ما كانت محور النزاعات الجهوية في منطقة الشرق الأوسط ، ونذكر في هذا الصدد ظاهرة التلوث الكثيف في الصين التي نتج عنها أمطارا حمضية وكانت سببا في توتر العلاقات بين الصين واليابان من جهة أخري يمكن للتدهور البيئي أن يسبب حركة سكانية كبيرة تحرك استقرار دولة بل استقرار منطقة

---

[١] - د / خالد العراقي . المرجع السابق، ص ١٣٥- ١٣٦ .
[٢] - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ جنوب أفريقيا ٠٣ سبتمبر ٢٠٠٢ منشورات الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠٢ ص٣
[٣] - د / عامر تونسي المسئولية الدولية ، منشورات حلب الجزائر ١٩٩٥ ، ص ٩٩ ، ٩٨.
[٤] - د / طارق ابراهيم الدسوقي عطية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

بأكملها بينما يمكن للتغيرات المناخية ان تضاعف من امكانية هذه الحركة والي حد الساعة لا يوجد اتفاق حول عدد المهاجرين بسبب التدهور البيئي لكن حسب التوقعات فإن الأرقام المحتملة الي غاية ٢٠٥٠ ستتراوح بين ١٥٠ الي ٢٠٠ مليون نازح بيئي وربما ستصل الي ١ مليار حسب دراسات الجمعية المسيحية للإسعافات[١]

فالتجربة الانسانية تؤكد أنه منذ زمن بعيد ، وربما منذ بداية الإنسانية واستقرارها فوق سطح الأرض والانسان يتجول من مكان الي مكان بحثا عن مناطق بيئية ملائمة فهجر المناطق التي لاتليق بحسن ضيافته وبالتالي هجر المناخ ، والمناطق المعادية لوجوده ، فإذا كانت هذه الحقيقة قد عرفتها الإنسانية منذ الأزل فقد عرفت في الوقت الحاضر انتشارا واسعا ومعقدا بتعقد انتشار الأزمة البيئية المعاصرة .

فحسب بعض المصادر فان الأرقام المقدمة في دراسة ميدانية لمنظمة الهجرة الدولية OIM لسنة ٢٠٠٧ تعلن فيها انه الي غاية سنة ٢٠٥٠ بين ٢٥٠ مليون الي مليار شخص سيهاجرون داخل وخارج دولهم ، وبشكل دائم ومؤقت بسبب التدهور البيئي ، والتغيرات المناخية [٢]فالتدهور البيئي هو سبب ونتيجة للتوترات السياسية والنزاعات العسكرية ففي الكثير من الأحيان تتصارع الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة علي المواد الأولية ، وإمدادات الطاقة ، والأراضي ، وأحواض الأنهار ، والممرات البحرية ، وغيرها من الموارد البيئية الأساسية[٣]

فالأمن البيئي هو أحد الجوانب المهمة للأمن الموسع ونرى أن التدهور البيئي يبقي أهم الأسباب لحدوث النزاعات الإقليمية وفي نفس السياق تعتبر ظاهرة الجفاف من المسائل البيئية ذات الصلة بالأمن البيئي، وربما تكون المياه أهم هذه الموارد التي تعتبر المؤشر الأكثر خطورة الذي يمكن أن يكون سببا في نشوب نزاعات داخلية ودولية .

المبحث الثاني

المنظمات الدولية وحماية الأمن البيئى

[1] - Aristide BRIAND Environnement et sécurité école nationale d'administration Direction des études février 2008 www. ENA. Fr/ index . php ? /fr/contebt / downloadé / 4336 / 32286 / file /Gr7p12

[2] - Marie- Pierre LANFRANCHI Migrations environnementales et droit international public: quelques observations, La société intestinale face au défi migratoire , lancier, Bruylant , 2012 p2

[٣] - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك، ترجمة، محمد كامل عارف ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت أكتوبر ١٩٨٩، ص ٣٦١.

بحكم ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة ، كان ضروريا أن يكون هناك تفسيرات جديدة لمفهوم الأمن في ظل التطورات التقليدية عن فهم الأبعاد والتحولات الجدية للأمن ، فمن جهة أصبح هنالك ما يكون دوليون من غير الدول كالمنظمات الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية ، ومن جهة ثانية لم يعد الأمن متعلقا بحماية الدولة وحدها بل أصبح متعلق أيضا بأمن الأفراد والمجتمعات . وسنتناول ذلك في ثلاث مطالب

المطلب الأول

دور منظمة الأمم المتحدة في إرساء الأمن البيئي

تؤدي منظمة الأمم المتحدة طائفة واسعة من الوظائف في مجالات متباينة ومن أهمها المحافظة على البيئة . ومن مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ التدابير اللازمة المشتركة والفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ، وإزالتها من خلال إنماء العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي ، و جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم ، وتوجيهها نحو إدراك ، وتحقيق هذه الغاية [1] فالسلم والأمن لايمكن أن يتحققا إلا بتوفر الأمن البيئي الذي يهدف بالدرجة الأولي الي حماية البيئة التي تعتبر من أبرز القضايا التي شغلت اهتمام منظمة الأمم المتحدة نتيجة إدراك المجتمع الدولي خطر التدهور البيئي ، وبالتالي عمدت منظمة الأمم المتحدة الي لم شمل وتعزيز تضافر الجهود الدولية من أجل العمل علي الحد من التلوث من خلال مساعدة الدول علي إبرام المعاهدات التي تهدف الي حماية البيئة بالإضافة الي ضمان منظمة الأمم المتحدة تنفيذ الاتفاقيات البيئية التي كان لها الفضل في تخفيض نسبة التلوث بالزيت التي شاهدتها البيئة البحرية نتيجة تسرب الزيوت من السفن ناقلات النفط ، والمواد الكيماوية أو السفن العادية التي تتسرب منها زيوت الآلات والعنابر وقد استطاعت بذلك تخفيض نسبة هذا التلوث الي حوالي ٦٠ % خلال سنوات الثمانينات كما كانت مجهودات معتبرة في وقف إنتاج بعض الغازات المدمرة لطبقة الأوزون، بالإضافة الي دورها البارز في انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٧٢ الذي حضرته ١١٥ دولة والذي كان عنوانه البيئة البشرية وتمخضت عنه حوالي ٣٠٠ معاهدة دولية تتعلق بتلوث البحار ، وحماية طبقة الأوزون ، والنفايات الخطرة ، وحماية الحيوانات المهددة بالانقراض ، ومن أهم المبادئ الأساسية لمؤتمر ستوكهولوم المبدأ

---

[1] - الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فؤاد ، الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٦ وما بعدها .

ميثاق منظمة الأمم المتحدة الموقع في ٢٦ حزيران / يونية ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذا في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٥ المادة الأولي فقرة ١

الأول والثاني اللذان يؤكدان علي حق الإنسان في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاهية [1]

نستخلص من هذا الدمج بين البيئة كمفهوم جديد ، وظاهرة تستوجب الاهتمام والحماية ، وبين حقوق الانسان التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان قبل ٢٧ سنة من انعقاد مؤتمر ستوكهولم الذي تشكل مبادئه نظرة جديدة للبيئة تخصها بالاعتبار والحماية بكل مكوناتها من ماء ، وهواء ، وحيوانات ، ونباتات ، وأنظمة إيكولوجية تستلزم الحماية للأجيال القادمة من خلال التعاون الدولي علي تطوير القواعد الدولية الخاصة بالمسؤوولية القانونية ، وإيجاد آليات التعويض لضحايا التلوث والأضرار البيئية ، والعمل علي ترسيخ الدور الفعال لمنظمة الأمم المتحدة في مجال الأمن البيئي الذي يتجسد أكثر من خلال إدانة المبدأ الاخير من إعلان ستوكهولم لكل أسلحة الدمار الشامل ، وفي مقدمتها الأسلحة النووية ، بناء علي هذه المعطيات ، فإن إهتمام منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية ذات أبعاد عالمية بالأمن البيئي تكمن فيما أقره مؤتمر ستوكهولم من خلال :

أ- برنامج التقييم البيئي الذي يشمل التقييم والمراجعة من خلال تقديم هذا البرنامج لتقارير دورية تتعلق بمراجعة الأرض

ب- أنشطة إدارة البيئة المتعلقة بالمؤسسات البشرية ، والموارد الطبيعية التي تتضمن التلوث وإلقاء النفايات والمواد السامة والخطرة ت- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تناط به مسؤولية الشؤون البيئية

المطلب الثاني

المنظمات الدولية والإقليمية وحماية البيئة

بما أن الإرادة المشتركة للدول هي المصدر الرئيسي للقانون الدولي البيئي ، فإن الاتفاقيات الدولية البيئة تعتبر أفضل وسيلة للتعبير عن هذه الإرادة ،وهى من أغلب الوسائل الشائعة لوضع قواعد قانونية ملزمة بشأن البيئة ، وتمثل الاتفاقيات الدولية مظهرا من مظاهر الاهتمام الدولي والعالمي بالبيئة ، وتمثل أيضا مرحلة مهمة من مراحل التطور السريع والمتلاحق للقانون الدولي في حماية البيئة ، تماشيا مع الاتجاه الذى يرى بأن المصادر المباشرة للقواعد القانونية هي نتاج

[1] - د . حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت أكتوبر ١٩٩٥ ص٢٠٢.

التعبير الإرادي ، بحيث يكون التزام الدول بهذه القواعد نابع من ايمانها بتعزيز التعاون الدولي وارتضائها العضوية في الجماعة الدولية [١].

أولا : المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

من أهم ما تولد عن مؤتمر ستوكهولم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى بدوره اهتم بصيانة البيئة بشتي مجالاتها وكان من بين اهتماماته وضع برنامج للبحار الإقليمية التي قسمت الي مناطق تحت إشراف الدول المطلة عليها ، وعلي هذا الأساس أنشأت في منطقة الخليج منظمة إقليمية متخصصة لأهمية هذه المنطقة ، التي تصدر ثلثي إحتياجات العالم من النفط وتشهد تطورا كبيرا في مجالات الصناعات البتروكيماوية بعد العديد من الاجتماعات واللقاءات تم الاتفاق بين دول المملكة العربية السعودية ، ومملكة البحرين ، وإيران ، والعراق، والكويت ، وسلطنة عمان ، حيث وقعت اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث في ٢٤ إبريل ١٩٧٩ ، كما تم إنشاء خطة الكويت لحماية المنطقة البحرية المتكونة من خليج العرب ، وبحر عمان ، وبحر العرب ، وتم التوقيع علي البروتوكول التعاون الإقليمي لمكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة في الحالات الطارئة ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في شهر جويلية ١٩٧٩ ، كما تم إنشاء خطة الكويت لحماية المنطقة البحرية المتكونة من خليج العرب ، وبحر عمان وبحر العرب وتم التوقيع علي البروتوكول التعاون الاقليمي لمكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة في الحالات الطارئة ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في شهر جويلية ١٩٧٩ كما تم إنشاء مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية MEMAC ، و من بين أهداف المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء للمحافظة علي سلامة نوعية المياة البحرية ، والمحافظة علي النظم البيئية ، والأحياء المائية ، وتوحيد جهود الدول المعنية للحد من التلوث ، ثم تطورت الحماية القانونية الإقليمية للبيئة البحرية لهذه المنطقة العربية بتوقيع [٢]

البروتوكولات التالية :

١- البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف ، واستغلال الجرف القاري لعام ١٩٨٩

٢- بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن مصادر في البر لعام ١٩٩٠

---

[١] - د / مصطفى أحمد فؤاد ، قانون المنظمات الدولية دراسة تأصليه وتطبيقية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٠ ص ٢٠٣ .

[٢] - أدم محمد ابو بكر ، المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية المنتدي العربي للبيئة والتنمية AFED الكويت ابريل ٢٠١٢ ص ١ WWW.afedmag.com/.../ala3dadAlSabiaSection

٣- بروتوكول التحكم في النقل البري للنفايات الخطرة والنفايات الأخري عبر الحدود لعام ١٩٩٨ [١]

ثانيا : الهيئة الإقليمية لحماية البحر الأحمر وخليج عدن

أنشأت الهيئة الإقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر ، وخليج عدن بموجب الاتفاقية الاقليمية لحماية البحر الأحمر وإقليم عدن وإعلان القاهرة سنة ١٩٩٥ كهيئة حكومية ومنظمة تنفيذية تعني بتنفيذ الأنشطة والأولويات الواردة في اتفاقية جده ١٩٨٢ ، والبروتوكولات الملحقة بها ، وخطة العمل الخاصة بالاتفاقية [٢]. تتكون الهيئة الإقليمية للمحافظة علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدم من مجلس يضم وزراء الدول الأعضاء المكلفين بالبيئة وهي المملكة الأردنية الهاشمية ، جمهورية جيبوتي ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، جمهورية السودان ، جمهورية مصر العربية ، والجمهورية اليمنية ، يتولي إدارة الهيئة مجلس وزاري ، ويجتمع سنويا للمصادقة علي السياسات الفنية والمالية تساعده الأمانة العامة للهيئة الإقليمية لحماية بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ، التي تتكون من موظفين من جميع دول الإقليم مكلفون بتنفيذ الأعمال اليومية ، وتنسيق البرامج مع دول الإقليم من خلال نقاط الاتصال الوطنية مقرها الرئيسي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية تتكفل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاقية جدة ، وخطة العمل الملحقة بها ، التي تهدف الي تلبية الحاجات البيئية للإقليم ، وتعزيز إمكاناته البيئية تتضمن خطة العمل أربعة عناصر وهي :

- تقييم الأحوال البيئية
- الإدارة البيئية
- الترتيبات التنظيمية والمالية
- النواحي القانونية[٣]

تعقد الهيئة اجتماعها الوزارى كل سنتين لاعتماد الميزانية المالية ،و عرض تقرير الانشطة ، و الانجازات التى تمة خلال الدورة السابقة ، تقوم الدولة الرئيسة للمجلس باستضافة الاجتماع

---

[١] - أ أدم محمد ابو بكر المرجع السابق ص ١

[٢] - موقع الهيئة الإقليمية للمحافظة علي بيئة البحر الأحمر وخليج عدن www.persga.org ص الرئيسية

[٣] - موقع الهيئة www.persga.org المرجع السابق ص ١

،و تناقش نقاط الاتصال فى مقر الهيئة كل سنة ،تتناول فيه الميزانية والانشطة التى تم تنفيذها [١] .

تسعى الهيئة الاقليمية الى تنفيذ خطة العمل من خلال تنسيق الانشطة الوطنية، والاقليمية وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة للمنطقة الساحلية ،والبحرية لاجل حماية الانسان، والبيئة باعتبارهم الهدف الاساسى لخطة العمل التى تم التوقيع عليها سنة ١٩٨٢[٢].

بادرت الهيئة الاقليمية منذ تاسيسها سنة ١٩٩٥ الى السعى الجاد لتحقيق اهدافها المتعلقة بحماية البيئة الخاصة بإقليم البحر الأحمر ، وخليج عدن حيث حققت العديد من الانجازات فى مجالات حماية البيئة البحرية ،و الساحلية من خلال التعاون مع المنظمات الدولية ،و الاقليمية خاصة برنامج الامم المتحدة للبيئة وبرامج الامم المتحدة الانمائية ،و البنك الدولى ، وكان لها الفضل فى انجاز العديد من الدراسات ،والمسوحات التى تهم الكثير من الباحثين ،و والدارسين فى مجال البيئة البحرية كما تمكنت من اصدار النشرات التوعوية ،و التعريفية للبيئة الى جانب هذه المجهودات العلمية ،و القانونية تهتم البيئة كذلك بمجال التعليم البيئى برفع مستوى العاملين باقليم البحر الاحمر ،و خليج عدن عن طريق الدورات التكوينية ،و ورش العمل التدريبية ومن اهم الاوراق المنجزة :

أ- اوراق العمل " من بحر الى بحر " المنتدى الاول ١٩٩٥ والمنتدى الثانى ٢٠٠٥ تشمل هذه الاوراق مواضيع حول التاثيرات البيئية لعمليات انتاج النفط كالنقل ،و الصناعات الاساسية والاستجابة لتسرب النفط ،و المسائل القانونية ،و الادارية ،و المالية لادارة البيئة المستدامة .

ب- تصميم مسوحات المناطق المحمية البحرية

ج- تحديد معايير اختيار المناطق المحمية ،و وانواع المسوحات ،و جميع البيانات ،و حفظها، والتحديد الجغرافى ،و توصيف المناطق الخاصة بالمسوحات ،و الحيوانات ذات الاهمية، والادوات اللوجستية اللازمة لعملية المسح . [٣]

كما تقوم بتقييم الانشطة البرية المؤثرة على البيئة البحرية فى اقليم البحر الاحمر ،و خليج عدن والتى تعتبر من اهم الوثائق المرجعية التى تقع ضمن سلسلة دراسات ،و تقارير البحار الاقليمية تحتوى على دراسات ، وتقييم شامل لكل الإقليم على المستوى الإقليمي واستراتيجيات

---

[١] - **Regional Convention For The Conservation Of The Red Sea And Gulf Of Aden 1982 Entry into FORCE 20 August 1985 articles 16 , 17 , 18 , 19 , 20**

[٢] - **Action Plan for the conservation if the marine Environment and coastle areas in the sea and Gulf of Aden p2**

[٣] - **موقع الهيئة www.persga.org مرجع سابق ص ١-٢**

للمحافظة على البيئة البحرية ، والساحلية من الأنشطة البرية كما اصدرت الهيئة اصدارات قيمة اخرى منها :

- الخطة الاقليمية لمنظومة المناطق المحمية البحرية
- بيبليوغرافيا عن ابحاث وعلوم المحيطات والبيئة البحرية ١٩٨٥ – ١٩٩٨
- خطة العمل الاقليمية لصون الشعاب المرجانية فى البحر الاحمر ، وخليج عدن
- الخطة الوطنية لمواجهة حالات تسرب الزيت الطارئة فى السودان
- الوضع الراهن للطيور المعشعشة فى اقليم البحر الاحمر ،و خليج عدن
- ارشادات لتقييم التاثيرات البيئة ،و نظام الادارة البيئية لمشاريع مصائد الاسماك و الاستزراع المائى فى البحر الاحمر ،و خليج عدن [١]
- الطرق الموحدة لمسح المواطن الطبيعية ،و الانواع الرئيسية ،و ودراسات مكافحة التلوث و الوثائق القانونية (مؤتمر جدة للمفوضية للمحافظة على البيئة البحرية)[٢]

ثالثا : دور مجلس الوزراء العرب فى مجال البيئة

مجلس الوزراء العرب للبيئة هيئة حكومية تاسست فى سنة ١٩٨٧ تهدف الى تعزيز الجهود العربية فى مجال حماية البيئة ، و المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال خطط عمل مشتركة ، كما ينسق المجلس مواقف المجموعة العربية فى المحافل العربية ، ينبثق عنه اللجنة العربية المشتركة للبيئة ،و التنمية التى تقوم بتنفيذ المخططات ، المتعلقة بحماية البيئة، والتنمية المستدامة يشترك فى عضويتها جامعة الدول العربية وكذالك المؤسسات الاقليمية و الوطنية ،و منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة[٣] .

يمثل مجلس الوزراء العرب الالية العربية الاقليمية التى اعتمدتها دول الجامعة العربية من اجل التنسيق ،و التعاون بين الدول العربية فى جميع مجالات البيئة ،و ويعود انشاء المجلس الوزاري الى المؤتمر الوزاري العربي الاول الذى عقد فى تونس سنة ١٩٨٦ حول الاعتبارات البيئية فى التنمية تحت اشراف الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، و المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،و برنامج الامم المتحدة للبيئة ،و قد خلص المؤتمر الى اقرار الاعلان العربى عن البيئة ،و التنمية الذى نص على المبادىء والتوجيهات الاساسية للعمل القطرى ،و التعاون العربى ،و الدولى فى مجال حماية البيئة ،و تحسين المحيط حيث تضمنت هذه المبادى

---

[١] - توفيق منصور ابو مي موقع الهيئة www.persga.org ص ١

[٢] - المرجع السابق Action Plane

[٣] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل الثاني عشر الاوضاع البيئة والتعاون العربي في مجال البيئة والتنمية المستدامة ، ص ٢١٠ www.arabfund.org.org/Data/site1/pdf/jaer/.../12.pdf

والتوجيهات خمس مجموعات هى البيئة ،و الانسان ،و التنمية ،و البيئة ، والوعى البيئي ، و دور الفرد او دور مؤسسات العلم و التعليم ، كما اعتمد المؤتمر يوم ١٤ اكتوبر ، يوما عربيا للبيئة ، تحتفل به الدول العربية رقم ٤٧٣٨ المؤرخ فى ١٩٨٧/٠٩/٢٢ تم انشاء المسؤلين عن شؤون البيئة ،و تنمية التعاون العربى فى كل لامجالات البيئة ،و تحديد المشكلات البيئة الرئيسية فى الوطن العربى واولويات العمل اللازمة لمواجهتها [١].

المطلب الثالث

المنظمات غير الحكومية وحماية الأمن البيئي

بعد الوقوف على المجهودات الدولية المبذولة من طرف هيئة الامم المتحدة ،ووكالاتها المتخصصة ،و برنامج الامم المتحدة للبيئة ،و مختلف المنظمات الدولية الاخرى ، نحاول ان نبرز فاعل اخر لا يقل اهمية من حيث السعى لايجاد حلول لقضايا البيئة ،و يعد همزة وصل مهمة فى سلسلة الهيئات السابقة من حيث الانذار المبكر ،و تنسيق الجهود التعاون فى مجال الأمن البيئى .

وليس في الإمكان استقراء مستقبل التعامل مع هذه التحديات لأسباب تتعلق بطبيعتها التي لا تعترف بالحدود ، الأمر الذى يدعو إلى إعادة بحث برنامج المواجهة بحيث يتبنى أولويات ذات مستهدفات وقائية توسع قاعدة العمل الأهلي وتعزز مساهمة المجتمعات المحلية ومشاركة الفرد بشكل مباشر [٢].

ويوجد العديد من المنظمات الدولية الغير حكومية الفاعلة فى مجال حماية البيئة منها .

اولا : الصندوق العالمى للطبيعة.

أنشى الصندوق العالمي لحماية الطبيعة رسميا في شهر سبتمبر ١٩٦١ واعتبر كهيئة خاصة في ظل القانون السويسري ، ويعد من المنظمات غير الحكومية في كافة أنحاء لعالم .

ثانيا: منظمة السلام الأخضر .

---

[١] - د / عبد السلام العبادي ،البيئة من منظور إسلامي المؤتمر الخامس عشر لأكاديمية ال البيت البيئة في الاسلام مؤسسة ال البيت الملكية للفكر الاسلامي ،عمان الاردن ٢٧، الي ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠ ،ص ٤٢-٤٢.

[٢] - على سعيد على ، مستقبل العمل التنموي في إطار حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات ١٩٩٩ ، المطبعة الذهبية ـ، القاهرة ، ص ٢١٣ . .

هي منظمة عالمية مستقلة تعنى بشئون البيئة ، نشأت في ١٩٧١ في فانكوفر بكندا ، تتألف من السلام الأخضر الدولية التي تتخذ مقرا لها في أمستردام في هولندا ، إضافة الى مكاتب السلام الأخضر حول العالم [١].

ثالثا : المنظمة العالمية لحماية الحيوانات البرية .

منظمة غير حكومية يصل عدد المنخرطين فيها إلى مايزيد على ٧ مليون منخرط تعمل على حماية الحيوانات البرية ، وتولى أهمية خاصة للحيوانات المهددة بالانقراض من خلال إنشاء المحميات الطبيعية ولها فروع فى ٢٦ دولة .

رابعا : منظمة أصدقاء الأرض العالمية .

منظمة أصدقاء الأرض العالمية مجموعة من المنظمات البيئية المحلية الصغيرة تنطوى تحت لواء شبكة عالمية تضم أكثر من ٢ مليون ناشط ، وتتواجد فى ٧٧ دولة تعمل فى إطار المنظمات الغير حكومية .

خامسا : منظمة المدن العربية .

تأسست فى مدينة الكويت فى ١٥ مارس ١٩٦٧لا تتمتع بنشاط سياسى ، أو اقتصادى ، وهى منظمة إقليمية غير حكومية ، تختص فى شئون المدن ، والبلديات فى مجال التراث والتنمية ، كما تسعى إلى تحديث المؤسسات المحلية فى المدن العربية من أجل تحسين الخدمات والرفع من مستوى المرافق فى المدن العربية والعمل على تطويرها .

سادسا : مركز البيئة للمدن العربية .

كركز البيئة للمدن العربية مؤسسة علمية بحثية إقليمية تابعة إلى منظمة المدن العربية يوجد مقرها فى دبى بالإمارات العربية المتحدة تهتم بالجانب البيئى خاصة وكل مايتعلق بالطبيعة والعمران والتنمية المستدامة ، وتقوم بتقديم الخدمات الاستشارية ، والبحثية فى المجالات المتعلقة بالبيئة .

وقد أكد تقرير منظمة الامم المتحدة للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤ ان السلام الدولى تعترضه مجموعة من التهديدات تتمثل فى ظاهرة النمو السكانى ،و الارهاب ،و التدهور البيئى ، وان العالم يحتاج الى اطار جديد من التعاون الدولى ، لبذل اقصى الجهود الدولية ، والاقليمية لمواجهة هكذا تهديدات ،و التى تحتم معالجتها باسلوب انتقالى ،و بوضع شبكة متعددة الاطراف

---

[١] - د / خليل حسين ، التنظيم الدولي ، المجلد الأول ، النظرية العامة والمنظمات العامة ، البرامج والوكالات المتخصصة ، دار المنهل اللبناني ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ٤٥٦ .

تمتد من الدولة الى الكيانات الفوق وطنية كالمنظمات الحكومة ،و غير الحكومة لاستحالة مكافحة التهديدات العالمية المشتركة بين الأمم بفعالية من حدود دولة واحدة .

المبحث الثالث

آليات حماية الأمن البيئى فى إطار الاتفاقيات الدولية

لقد ادرك العالم مدى خطورة الامن البيئى على استمرار حياة الجنس البشرى فوق كوكب الارض ، ودق ناقوس الخطر المحذر بخطورة الوضع البيئى ،و بانعكاساته على الوضع الصحى ، ومن هنا بدات الانطلاقة الفعلية للتكافل بالبيئة من خلال ابرام المعاهدات الدولية، وعقد المؤتمرات كمؤتمر البيئة البشرية لسنة ١٩٧٢ ،و مؤتمر قمة الاراضى ١٩٩٢، و مؤتمر جوهانسبورغ ٢٠٠٢ ، اخيرا مؤتمر ريو +٢٠

اولا : مؤتمر البيئة البشرية ١٩٧٢ [١]

خطورة الوضع البيئي الذى خلفه التطور الصناعى و التكنولوجى ، جعل المؤتمر الدولى يتحرك لوضع ضوابط ،و آليات للحد من خطر التدهور البيئى بجهود دولى وإقليمية تصب كلها فى محاولة وقف نزيف الطبيعة ،و اعطاء أولويات خاصة للبيئة ،و من بين المتفطنين لعواقب الوضع الكارثى لكوكب الارض فئة العلماء الذين ادركوا قبل غيرهم المصير المجهول للانسان فى هذا العالم فسارعوا بعقد اجتماع فى مدينة " مونتون " الفرنسية فى سنة ١٩٧١ ضم حوالى ٢٠٠٠عالما بعثوا بحصيلة لقائهم الى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة نبهوه من خلالها بخطورة الوضع ،و ضرورة العناية اللازمة بالبيئة .

وفى سنة ١٩٧٢ انعقد مؤتمر ستوكهولم [٢] المسمى بمؤتمر البيئة البشرية ،و قد حضرته حوالى ١١٥ دولة تمحور جدول اعماله حول المشاكل البيئية التى يعانى منها كوكب الأرض فى ظل الثنائية القطبية ،و انقسام العالم الى معسكرين ، وهذا ما أدى إلى عدم نجاح المؤتمر بالشكل الذى كان يطمح إليه ،ولم يصل الى تحقيق الآمال المرجوة منه حيث لم تصل نتائجه التى نشرت فى ١٢٠٠ صفحة ،و صدر عنه كتاب بعنوان " لن يكون لنا الا أرض واحدة " [٣]

---

[١] - د / ياسر اسماعيل حسن ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة دراسة حالة الدور الإيجابي في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٨ ، ص ٦٨-٦٩ . د فارس محمد عمران ، السياسية التشريعية لحماية البيئة في قطر ، دور الأمم المتحدة في حمايته ، المكتب الحديث ، ٢٠١٥ ص ٦٦-٧٥ .

[2] - International , Environment , law – basic instruments and references 1991, 171 .

[٣] - د / ابراهيم النعاني ، القانون الدولي العام ، المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٩٠ ، ص ٣٢٥ . سه نكة ردواد محمد ، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث ، دراسات قانونية تحليلية ، مطابع شتات ، دار الكتب القانونية ، مصر ٢٠١٢ ، ص ٦٩ .

الى المستوى المنتظر بسبب الخلافات السياسية ،و المصالح الدولية ،و الايديولوجية التى تغلبت على المصالح العامة للبشرية ، ولكنه تناول على العموم القضايا البيئية بجدية ،وإهتمام ، و أدراك من خلاله العالم خطورة الاوضاع التى آلت إليها الطبيعة ،و صدر عنه إعلان عن البيئة الانسانية تضمن اول وثيقة دولية تحتوى مبادىء للعلاقات الدولية بشان موضوع البيئة ،و قد بين الاعلان كيفية التعامل مع البيئة ،و المسؤولية عما يصيبها من اضرار . حيث صدر خطة عمل تتكون من ١٠٩ توصية و ٢٦ مبدأ ، تصمنت مبادىء مؤتمر ستوكهولم من المبدأ الثامن إلى المبدأ السادس و العشرين حماية البيئة باستخدام الوسائل الاقتصادية كالتخطيط ،و التسير العقلانى الذى ياخذ فى عين الاعتبار البيئة ،و تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية ،و الفقيرة ،و تشجيع التعاون الدولى فى مكافحة التلوث [١] نذكر من بين أهم مبادئ التالية :

المبدا الأول : إن للانسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف حياة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة الانسانية والرفاهية وعلي الانسان واجب مقدس للحفاظ وحماية البيئة من أجل [٢] الجيل الحاضر والأجيال المقبلة أدرج هذا المبدأ حق البيئة كحق من حقوق الإنسان ، وأدرج واجب المحافظة علي البيئة [٣].

المبدأ ٢١ : للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الإنساني حق سيادي في استثمار مواردها طبقا لسياستها البيئية الخاصة وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل ولايتها وتحت اشرفها لاتضر البيئة في دول أخري أو بيئة مناطق تقع خارج الولاية الوطنية [٤]

ثانيا : الميثاق العالمي للطبيعة ١٩٨٢[٥]

يحتوي الميثاق علي ديباجة و ٢٤ مادة في ثلاثة أقسام هي : المبادئ العامة والمهام والتنفيذ يؤكد الميثاق علي الأهداف الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمحافظة علي السلم والأمن الدوليين كما تطرق الي مشكل الاستحواذ علي الموارد الطبيعية النادرة الذي ينتج

---

[١] - لمزيد من التفاصيل حول مبادئ الاعلان ، د: رياض صالح أبو العطا ، دور القانون الدولي في حماية البيئة ، دار النهضة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٩٥-٩٧ .

[2] - La conférence des nations unies sur l'environnement du 5 au 16 juin 1972 principes 1,21

[3] - La conférence des nations unies sur l'environnement du 5 au 16 juin 1972 principes 1,21

? DocumentID www.unep.org/Documents.Multilingual.asp

[4] - Alexander kiss & Dinah Shelton , International Environment law, London , 1992 , p 129 .

[٥] - د / عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٧ .

عنه الصراعات الدولية موضحا في نفس الوقت أن نهج حفظ الطبيعة يسير في اتجاه العدالة ويسعي الي تحقيق السلم من خلال إخضاع جميع مناطق الأرض لمبادئ حفظ الطبيعة وحماية البيئة وفي هذا السياق نصت المادة ١٠ من الميثاق علي إخضاع استغلال الموارد الطبيعية الي ضوابط تتناسب مع مبادئ الميثاق ، ومن ضمنها المبدأ الذي ينص علي عدم استغلال الموارد الي الحد الذي يبفوق قدرة الطبيعة علي التجديد أما المادة ٢٠ [١] من قسم التنفيذ تنص علي تجنب الأنشطة العسكرية المضرة بالطبيعة في حين أكد المبدا ٢١ علي أهمية التعاون الدولي وجاء علي النحو التالي :

" تقوم الدول وتقوم السلطات العامة الأخري والمنظمات الدولية والأفراد والجماعات والمؤسسات قدر استطاعتها بتنفيذ النصوص القانونية الدولية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بحفظ الطبيعة

واعتمد الميثاق العالمي للطبيعة في شهر أكتوبر ١٩٨٢ بعد مرور عشر سنوات من انعقاد مؤتمر استوكهولم بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٠٨/٣٧ الذي ذكرت فيه بقراريها رقم ٧/٣٥ المؤرخ في ٣٠ أكتوبر ١٩٨٠ ، ورقم ٦/٣٦ الصادر في أكتوبر ١٩٨٠ المتعلقان بأهمية المحافظة علي الطبيعة وحماية تنوعها ومكوناتها بالإضافة الي أولويات التعاون الدولي كما ينصان علي أهمية الجنس البشري كأحد أبرز مكونات النظام البيئي وهو جزء من الطبيعة ومن هذا المنطلق فان الحياة البشرية تعتمد أساسا علي المحافظة علي وظائف الانسان الطبيعية من خلال العيش في تناسق بين الطبيعة والانسان وحماية البيئة وضمان عدم إضرار الأنشطة الواقعة داخل حدود ولايتها الوطنية "[٢]

ثانيا : مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢ [٣]

جاءت قمة الأرض فى عام ١٩٩٢ ، خطوة حاسمة فى مجال الربط بين البيئة والتنمية ، وحضر هذا المؤتمر ١٨٥ دولة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وأعتبر أكبر لقاء عالمي يسعي لحماية كوكب الكرة الأرضية بكل مقوماته ومكوناته من موارد طبيعية ومناخ وعناصر البيئة الأخري ووضع سياسة ناجعة للنمو العالمي التي تقضي علي الفقر وتوفر الأمن البيئي بالتصدي بكل الوسائل المادية والقانونية لحالة التدهور البيئي بوضع حد للانتهاكات والجرائم البيئية من أبرز النتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة الأرض زيادة الوعي العالمي البيئي لدى

---

[١] - د / صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

[٢] - د / ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة ، المكتبة القانونية ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص ٢٠ .

[٣] - د / رياض صالح أبو العطا ، مرجع سابق ، ص ١٠٤-١٠٥ .

أشخاص القانون الدولي وكل الفاعلين في حقل السياسة والاقتصاد وكذا الأفراد من نساء وشباب وأطفال كما نتج عنه العديد من الالتزامات الدولية واتخاذ إجراءات وقائية لحماية البيئة من اخطار التلوث وإرساء مبادئ التنمية المستدامة المتزنة التي تراعي مصالح الأجيال القادمة ، وحقهم في الموارد الطبيعية والبيئة السليمة وتبني المؤتمر في نهاية أشغاله عدة وثاق من اهمها اجندة ٢١ التي ترسم برنامج العمل البيئي في القرن

انتهي المؤتمر الي عقد ثلاث اتفاقيات كما صدر عنه وثائق أخري هامة من بينها الإعلان المكون من ٢٧ مبدأ وهي مبادئ إرشادية يمكن الاستفادة منها إدارة الكرة الأرضية من اجل الحفاظ علي البيئة في عملية التنمية نذكر منها :

المبدا الاول :يجب علي الدول أن لا تخلف أنشطتها تلوثا في بيئة الدول الأخري (يحدد هذا المبدأ المسؤولية القانونية عن سلوك الدول)

المبدأ السابع : أن تتعاون الدول بروح المشاركة . (مبدا التعاون الدولي منبثق عن الأمم المتحدة المادة الأولي الفقرة الثالثة تنص علي التعاون الدولي)

المبدا السادس : يشير إلي إعطاء اولوية للبلدان النامية في مجال البيئة نظرا لحاجتها الخاصة خاصة الدول الأقل نموا [١] صدرت خطة عمل منفصلة عرفت بجدول أعمال القرن ٢١ وهي وثيقة مهمة في ٨٠٠ صفحة [٢] تتضمن مبادئ تحقيق التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة أي التنمية القابلة للاستمرار وقد بدأت تتبلور فكرة الاستدامة من خلال هذه الوثيقة كل الوثائق الصادرة عن مؤتمر ريو قانونية سوءا الاتفاقيات أو الاعلان أو وخطة العمل لأنها وثائق ناتجة عن رضا دول العالم وبالتالي تتمتع بقيمة قانونية متدرجة رغم أن أعمال المؤتمر تأخذ شكل توصيات وأنها غير ملزمة باستثناء الاتفاقيات لكن هذه هذه الأعمال ذات قيمة قانونية لانها تتدرج في القيمة القانونية فلا يمكن أن تتجرأ دولة علي انتهاك مبادئ الإعلان أو انتهاك قواعد القانون الدولي بما في ذلك التوصيات هذا أمر مهم جدا بالنسبة للدول الأقل نموا في المطالبة ببعض الحقوق والتمسك بالقانون لأن كل ما صدر عن ريو من صكوك يمكن أن يخلف عرفا دوليا عندما يتم تواتر الممارسات من قب الدول هذه الصكوك تشكل اللبنة الأولي للقانون الدولي للبيئة لأنها تساهم في نشوء قواعد قانونية عرفية جديدة في نطاق تطوير القانون الدولي للبيئة

رابعا : مؤتمر جوهانسبورغ ٢٠٠٢

---

[1] - Délation de Rio sur l'environnement
www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.htm6:0

[٢] - د / سه نكة ردواد محمد ، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث ، مرجع سابق ، ص ٨٣-٨٤ .

عقد بعد مؤتمر ريو في ٢٠٠٢/٨/٢٦ اتسمت الفترة بين المؤتمرين بعقد عدد من الاتفاقيات الدولية منها [١]:

١- بروتوكول مواجهة التصحر ١٩٩٣

٢- بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ الاتفاقية الإطارية لحماية المناخ

٣- بروتوكول مونتيريال ٢٠٠٠ المتعلق بالمواد المستنزفة لطبقة الأوزون [٢]

ويرى بعض الفقهاء أن مؤتمر جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ يعد أهم المؤتمرات الدولية البيئية بشكل عام . ويتميز هذا المؤتمر بأن حضره ما لايقل عن خمسة وستين ألف مشارك يمثلون ١٨٥ دولة كما حضره أكثر من مائة من رؤساء الحكومات فضلا عن حضور ممثلين لبعض الشركات الكبرى عابرة القارات التى تهتم بأنها تسهم فى تلويث البيئة بما يلقيه من مخلفات ونفايات وماينبعث عنها من غازات تزيد من تفاقم مشكلة الانحباس الحرارى الذى يعتبر من العوامل الأساسية التى تهدد فرصة استمرار الحياة على الأرض فى المستقبل .

خامسا : مؤتمر ريو +٢٠

عقد في سنة ٢٠١٢ في ري دي جانيرو بعد مرور ٢٠ سنة عن مؤتمر ريو ١٩٩٢ وكان من المأمول أن يعرب عن وثائق تحسم كثيرا في الجوانب المتعلقة بالبيئة لكنه الامال المرجوة منه فقد تناول موضوع البيئة المستدامة والمشاركة في حماية البيئة والمسائلة عن الاخلال البيئي وعدم التميز وسيادة القانون وبلور بصورة نهائية صفة الاستدامة والتنمية المستدامة وجعلها أحد حقوق الانسان من أهم الوثائق الصادرة عنه تلك التي تكلمت عن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة وعبرت عن القضاء عن الفقر ، وأن لاتقوم حواجز تجارية جديدة أو تفرض شروط جديدة علي المساعدات والتمويل وأن تتعاون الدول بالتكنولوجيا بإلحاق الدول النامية بمستويات الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا [٣]

وقد جاء المؤتمر بمشروع جديد للمحافظة علي البيئة وهي فكرة الاقتصاد الاخضر الذي يهدف الي تنمية الفكر البيئي وحسب برنامج الامم المتحدة للبيئة الاقتصاد الاخضر طريقة جديدة من الانشطة الاقتصادية تتضمن إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات تهدف في الأمد البعيد الي تحسين الظروف المعيشية للبشر وتحافظ علي مستقبل الاجيال المقبلة من

---

[١] - تقرير لجنة التنمية المستدامة ، الدورة التنظيمية ٣٠ ابريل - مايو ٢٠٠١ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية الدورة السادسة والخمسون ، الدورة السادسة والخمسون ، المحلق ١٩ (A/٥٦/١٩) الأمم المتحدة .

[٢] - بن شعبان محمد فوزي ،مرجع سابق ،ص ٢٣-٢٤.

[٣] - نشرة مفاوضات من اجل الارض المعهد الدولي للتنمية المستدامة المجلد ٢٧ العدد ٨ ١٩ أكتوبر ٢٠١١ ص ٤ http://www.iisd.ca/uncsd/prepa/

مخاطر البيئية وتعمل ببدل مجهودا معتبرة لحماية من خلال توفره علي نصوص القانون الدولي العام ، والأجهزة والاليات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة وبمساعدة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومساهمتها في عقد المؤتمرات الدولية وإبرام المعاهدات الدولية الرامية الي وضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية بإيجاد الحلول ووضع المعايير والمواصفات في إطار توحيد الجهود الدولية في مجال حماية البيئة والمحافظة علي الطبيعة حيث شكلت هذه المنظمات الآليات التنظيمية والتنسيقية من أجل التعاون الدولي الذي اضطلعت فيه هذه المنظمات بالدور المنوط بها عن طريق غطاء أجهزة فرعية خاصة بالمحافظة علي البيئة وحمايتها للحد من خطورة المشكلات المرتبطة بها وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة فضل السبق في هذا الخصوص من خلال ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن ومتبعة الوضع الأمني الدولي وتنمية ونشر المعارف البيئية للتنسيق بين الجهود الوطنية والدولية في المجال البيئي وتمويل برامج البيئية وتقديم المساعدات اللازمة في اطار استراتجية أمنية مدعمة ببرامج ومؤتمرات لحماية البيئة تولد عنها تقنيات قانونية مستحدثة تختلف عن الاطار القانوني المعهود حيث عقد مؤتمر البيئة البشرية سنة ١٩٧٢ بستوكهولم ثم مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو في ١٩٩٢ وانبثقت عن ذلك اليات جديدة تمثلت في الاتفاقيات الاطارية التي جاءت علي شكل قوالب قانونية تتحول حسب الظروف والمعطيات الي بروتوكولات ملحقة تعالج القضايا الطارئة وتبع ذلك مؤتمرات اخري وجهود قانونية وتشريعية أكدت مبدأ المسؤولية الدولية الناجمة عن التلوث بتبني المسئولية علي أساس المخاطر لحساسية الوضع البيئي وصعوبة إثبات العلاقة السببية ولكن هل كل هذا كاف لردع خطر التلوث ، وجعل الانسان يعيش في أمن بيئي يطمأن من خلاله علي مستقبل الأجيال القادمة بالتأكيد لا ، ولكن هذه الجهود الدولية والآليات القانونية ومساهمة المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية وإقرار المراقبة الجماهيرية وحق اللجوء الي القضاء تقلص من حجم الخطر وتبقي علي الأمل قائما .

الخاتمة

ان موضوع الأمن البيئي من منظور القانون الدولي من الموضوعات المهمة والتى كان لابد من تعريف مفاهيم الأمن ومكانة الأمن من منظور المفهوم التقليدي المعبر عن الطمأنينة وتأكيد عدم وجود خطر داهم يهدد استقرار الوجود الانساني الذي يسعي البشر الي تحقيقه مباشرة بعد إشباع احتياجاتهم البيولوجية وكيف تطورت ابعاد الأمن من المفهوم التقليدي الي فكر الأمن

البيئي الذي يختلف عن مفهوم الأمن التقليدي لكون الخطر البيئي موجود في شكل واضح وصريح ولكن المفارقة ان الإنسان لم يدرك هذا الخطر الذي بات أمرا واقعا لاقتران أمن البيئة بأمن الإنسان وأصبح من أهم مقتضايته وأبعاده واستنتجنا في هذا الاطار ان رغم ماوصل إليه الإنسان من علم وتقدم في جميع المجالات مازالت ثقافته في مجال حماية البيئة محدودة الي حد كبير لجهله تأثيرات التقدم الصناعي والتكنولوجي علي النظام البيئي الذي يهدد بتفكيك مكوناته وإتلاف أنواعه .

وتم البحث فى مختلف الآليات والأجهزة الدولية التي تحمل علي عاتقها حماية البيئة وفي مقدمة هذه الآليات منظمة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة التي تلعب دور كبير في مراقبة الأعمال والأنشطة الضارة بالبيئة إضافة الي الآليات الإقليمية والمنظمات الغير حكومية كفاعل جديد في مجال حماية البيئة وعلي ضوء الإحساس بالخطر وتحت ضغط الفئات المثقفة والجمعيات والمنظمات الغير حكومية تم إبراز دور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي كان لها الدور البارز في إرساء قواعد الأمن البيئي الي جانب المنظمات الغير حكومية الفاعل الجديد لحماية البيئة وجهود المنظمات البيئية كل هذه الآليات القانونية مدعمة بالمركز القانوني لمنظمة الأمم المتحدة تبنت قضايا الأمن البيئي وحماية البيئة من كل أنواع التلوث من خلال بذل أقصي الجهود . على الرغم أن المعطيات والظروف الحالية لا تبشر بالخير لعالم أنهكته المطالب والأوبئة والتلوث العابر للحدود الذي طغي علي كل مجالات الطبيعة ومنها البيئة البحرية الأرضية والجوية وقضي أو كاد يقضي علي عناصر الأمن البيئي في كوكب الأرض .

وتم التوصل الى بعض النقاط في هذا مجال الأمن البيئي وأبعاده :

- الأمن البيئي لم يأخذ بعد مكانته في الفكر الإنساني ، وفى أدبيات الحياة والاقتصاد والسياسة .
- قواعد الأمن البيئي تخرق باستمرار .
- لم يتم الوقوف على مسببات التغيرات المناخية التي تتنامى كل يوم والتي تؤثر بشكل بالغ على الأمن البيئي .
- يجب على الدول التي مازالت ترودها بعض الشكوك والتخوفات من فسح المجال للمنظمات غير الحكومية وخاصة الدول النامية أن تهتم بالعمل الجماعي والتطوعي .
- يجب على المنظمات غير الحكومية وخاصة المهتمة بشئون البيئة أن لا تنحرف عن أهدفها وتبقى ملتزمة في إطار المبادئ المعن عنها والمتمحورة حول الإنسانية .
- يجب أن تؤكد توصيات الأمم المتحدة على ضرورة الالتزام بقواعد الأمن البيئي .

- يجب أن نولى الأمن البيئي أهمية كبيرة على المستويين المحلى والدولي وأن يوضع على رأس الأجندات السياسية الدولية .
- يجب أن يتم عقد مؤتمرات دولية سنوية ودورية خاصة بالأمن البيئي ، والوقوف على الانجازات المحققة ، ووضع تواريخ محددة للإنجاز وعد التسامح في هذا الشأن .
- إنشاء صندوق الأمن البيئي يكون تمويله على عاتق كل دول العالم ويتولى الاستثمار في البيئة السليمة
- عقد مؤتمرات إقليمية لخلق ممارسات سياسية واقتصادية وبيئية ، واجتماعية إقليمية تهدف إلى التقليل من التلوث والمحافظة على البيئة .
- تشجيع الدول الأقل تلوثا لمواصلة سياسة القضاء الى التلوث بتحمل المجتمع الدولي جزء من أعبائها وديونها .

المراجع

المراجع العربية

١- د / ابراهيم النعاني ، القانون الدولي العام ، المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٩٠.

٢- د / ابراهيم بن علي الفقي ، الأمن الفكري المفهوم التطورات والإشكالات ، المؤتمر الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات جامعة الملك سعود الرياض ٢٢ الي ٢٥ جمادي الأولي ١٤٣٠.

٣- د / الأخضر عمر الدهيمي ، القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني ، ملتقي علمي بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وقوي الأمن الداخلي بلبنان ، لبنان ١١- ١٣ مايو ٢٠١٠ .

٤- د / خالد العراقي ، البيئة تلوثها وحمايتها ، ط ١، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر ٢٠١١ .

٥- د / خديجة عرفة ، محمد أمين ،الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ،ط١ ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ،٢٠٠٩ .

٦- د / خليل حسين ، التنظيم الدولي ، المجلد الأول ، النظرية العامة والمنظمات العامة ، البرامج والوكالات المتخصصة ، دار المنهل اللبناني ، ط ١ ، ٢٠١٠.

٧- د / رياض صالح أبو العطا ، دور القانون الدولي في حماية البيئة ، دار النهضة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٨- صديق الطيب منير ، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي في مجال الغذائي ، الندوة العلمية قيم الحماية في المناهج الأمنية مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية الأمنية الرياض ٢٠٠٨ .

٩- د / طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الأمن البيئي النظام لحماية البيئة ، دار الجامعة الجديدة، مصر ٢٠٠٩.

١٠- د / عامر تونسي المسئولية الدولية ، منشورات حلب الجزائر ١٩٩٥.

١١- عبد الرحمان بن محمد عبد الله المدعج ، تقييم مخاطر التلوث الإشعاعي علي أمن المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ٢٠١٣.

١٢- د / عبد السلام العبادي ،البيئة من منظور إسلامي المؤتمر الخامس عشر لأكاديمية ال البيت البيئة في الاسلام مؤسسة ال البيت الملكية للفكر الاسلامي

،عمان الاردن ٢٧، الي ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠ ،ص ٤٢-٤٢. ، الكويت أكتوبر ١٩٩٥.

١٣- عبد السلام حمدان اللوح ، محمود هاشم عنبر ، التربية الأمنية في ضوء القران الكريم ، مجلة الجامعة الاسلامية العدد ١ المجلد ١٤ جانفي ٢٠٠٦ ص ٢٣٢

١٤- د / عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٥- عبد الناصر هايجنه ، الأمن البيئي ، مجلة الحقيقة ١٤ تشرين ، ٢٠١٤ .

١٦- د / عزة حسن سليمان مساعد، الأمن الإنساني بين الصراع والقيم الخلقية ، ط١ ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، ٢٠١٥ .

١٧- على سعيد على ، مستقبل العمل التنموي في إطار حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات ١٩٩٩ ، المطبعة الذهبية .، القاهرة .

١٨- د / فارس محمد عمران ، السياسية التشريعية لحماية البيئة في قطر ، دور الأمم المتحدة في حمايته ، المكتب الحديث ، ٢٠١٥ .

١٩- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك، ترجمة، محمد كامل عارف ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت أكتوبر ١٩٨٩.

٢٠- د / ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة ، المكتبة القانونية ، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٩.

٢١- د / محمود شاكر سعيد د خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مفاهيم أمنية ، ط١ ، جامعة نايف العربية للعلوم الإسلامية الرياض ٢٠١٠.

٢٢- د / مصطفى أحمد فؤاد ، الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ٢٠٠٣ ، قانون المنظمات الدولية دراسة تأصليه وتطبيقية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١٠ .

٢٣- د / ياسر اسماعيل حسن ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة دراسة حالة الدور الإيجابي في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٢ ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٨ .

٢٤- د /محمد السيد سليم ، رؤية بطرس غالى لسياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٧ نيسان ١٩٩١

٢٥- سـه نكـة ردواد محمـد ، التنظـيم القـانوني الـدولي لحمايـة البيئـة مـن التلـوث ، دراسات قانونية تحليلية ، مطابع شتات ، دار الكتب القانونية ، مصر ٢٠١٢.
٢٦- سامح عبد القوى السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي ، دار الجامعة الجديدة ٢٠١٢ ، الاسكندرية.

المراجع الأجنبية

1- Action Plan for the conservation if the marine Environment and coastal areas in the sea and Gulf of Aden p2
2- Alexander kiss & Dinah Shelton , International Environment law, London , 1992 .
3- Aristide BRIAND Environnement et sécurité école nationale d'administration Direction des études février 2008 www. Ena. Fr/ index . php ? /fr/contebt / download / 4336 / 32286 / file /Gr7p12
4- DAVID , CHARLES – PHIPPE , LA Guerre et la paix approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie , France , paris , presses de science politique , 2000 .
5- DAVID A . BALDWIN THE concept of security Review of international studies 1997 , 23 , 5-26 copyright British International Association .
6- International , Environment , law – basic instruments and references 1991, 171 .
7- La conférence des nations unies sur l'environnement du 5 au 16 juin 1972 principes 1,21
8- Marie- Pierre LANFRANCHI Migrations environnementales et droit international public: quelques observations, La société intestinal face au défi migratoire , lancier, Bruylant , 2012 p2
9- prof. Dr. MOUSTAFA Ahmed Fouad , International Environmental law , Faculty of Law, Tanta University, without date .
10- Regional Convention For The Conservation Of The Red Sea And Gulf Of Aden 1982 Entry into FORCE 20 August 1985 articles 16 , 17 , 18 , 19 , 20

مواقع النت

١- www.policeme.gov.bh
٢- WWW.afedmag.com/.../ala3dadAlSabiaSection
٣- www.persga.org
٤- www.arabfund.org.org/Data/site1/pdf/jaer/.../12.pdf
٥- www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.htm6:0

الفهرس

	مقدمة	١
المبحث الأول	مفهوم الأمن البيئي	٣
المطلب الأول	ماهية الأمن البيئي	٣
المطلب الثاني	بزوغ فكرة الأمن البيئي	٨
المبحث الثاني	المنظمات الدولية وحماية الأمن البيئي	١٣
المطلب الأول	دور منظمة الأمم المتحدة في إرساء الأمن البيئي	١٣
المطلب الثاني	المنظمات الدولية والإقليمية وحماية البيئة	١٥
المطلب الثالث	المنظمات غير الحكومية وحماية الأمن البيئي	١٩
المبحث الثالث	آليات حماية الأمن البيئي في إطار الاتفاقيات الدولية	٢١
	الخاتمة	٢٧
	المراجع	٢٩